«الوطن» تنشر تفاصيل الخطة الزراعية لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤

قطنا لـ«الوطن»: نخطط لإنتاج ٣ ملايين طن قمح و١,٢ مليون طن شعير و٣٢٥ ألف طن ذرة و١٥٠ ألف طن قطن

جلنار العلي

كشف وزير الزراعة محمد حسان قطنا لـ«الوطن» أن إجمالي المساحة المخطط لها لزراعة القمح في الموسم القادم، بحسب الخطة الإنتاجية الزراعية لموسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ تصل إلى ١,٤٩٣ مليون هكتار، بإنتاج كلي يجب أن يصل إلى نحو ٣ ملايين طن، في حين يصل مخطط المساحات الآمنة إلى ٥٣٧ ألف هكتار بإنتاج ١,٢٠٨ مليون طن، لافتاً إلى أن تقديرات الاحتياج الكلي تصل إلى ٣,٦٧ ملايين طن، وفي المناطق الآمنة ٢,٨٤ مليون طن.

وأضاف قطنا إن الوزارة تنوي زراعة ١,٤٣٢ مليون هكتار من الشعير إجمالياً، ليكون الإنتاج ١,٢٥٣ مليون طن، في حين يبلغ مخطط المساحة في المناطق الآمنة من المحصول ذاته ٤٩٩ ألف هكتار، ليكون الإنتاج ٤٢٧ ألف طن، موضحة أن احتياج سورية الكلي من الشعير يبلغ ٢,١ مليون طن، و١,٦ مليون طن في المناطق الآمنة، وقد وصل إجمالي المساحة المخطط زراعتها من محصول الذرة الصفراء إلى ٦٥ ألف هكتار، ٥٠,٦ ألف هكتار في المناطق الآمنة، ليكون إجمالي الإنتاج المخطط له ٣٢٥ ألف طن، وفي المساحات الآمنة ٢٥٣ ألف طن، علماً أن تقديرات المحلي الكلي تصل إلى ١,٦ مليون طن، وفي المناطق الآمنة ١,٢ مليون طن.

وحسب الخطة التي حصلت «الوطن» على نسخة منها، وصل إجمالي المساحة الكلية المخطط زراعتها من القطن إلى ٥٠ ألف هكتار، وفي المناطق الآمنة ١٣٧٠٠ هكتار، ليكون حجم الإنتاج الكلي ١٥٠ ألف طن، وفي المناطق الآمنة ٤١,١ ألف طن، في حين يصل حجم الاحتياج الكلي على مستوى سورية من القطن إلى ٢٥٠ ألف طن.

أما عن محصول التبغ، فتخطط الوزارة لزراعة ٩٤٠٠ هكتار بشكل كلي، ليكون الإنتاج ١٥ ألف طن، علماً أن هذه الكمية تفي بالاحتياجات المحلية من المادة وفق ما بيّنه التقرير، في حين يصل إجمالي المساحة المخطط زراعتها بالشوندر السكري إلى ٥٠٠٠ هكتار، ليكون الإنتاج الكلي ٣٥٠ ألف طن، وفي المناطق الآمنة ٢٦ ألف طن.

واعتبرت الوزارة في تقريرها أن موسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣ يعتبر جيداً من حيث معدلات الهطلات المطرية، إلا أنه يعتبر موسماً متبايناً في كميات الهطل المطري وتوزعها زمنياً ومكانياً من شهر إلى آخر.

وقد بدأ الهطل المطري خلال شهر أيلول في المنطقتين الساحلية والوسطى، أما في شهري تشرين الأول والثاني فقد كان الهطل فعالاً في كل المحافظات، لتنخفض الهطلات المطرية خلال شهري كانون الأول والثاني في جميع المحافظات وتسجل معدلاً أدنى من الفترة نفسها من الموسم السابق، إلا أنها كانت جيدة في المنطقة الجنوبية والغاب وإدلب، في حين ارتفعت قليلاً خلال شهري شباط وآذار في جميع المحافظات، وكان لهطلها في شهر نيسان أثر إيجابي على تحسن حالة المحاصيل الحقلية، فكان الهطل المطري أعلى خلال هذه الفترة من العام الماضي.

وبيّنت الوزارة أن أهم الإجراءات الإضافية التي ساهمت بتنفيذ خطة الموسم الزراعي لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، تتمثل في عدة أمور منها: إقرار مجلس الوزراء الخطة الزراعية في وقت مبكر، لتمكين الفلاحين من الحصول على التنظيم الزراعي والاستفادة من القروض الممنوحة من المصرف الزراعي ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى تعميم الروزنامة الزراعية القطاعين العام والخاص بالكميات والمواعيد والأسعار المناسبة، كذلك الأمر بالنسبة للمشاكل المتعلقة بالملكية الزراعية (التحديد والتحرير، نقل الملكيات العقارية، الإرث، العالقات الزراعية، تفّت وتجزئة الحيازة، التعدي على أراضي أملاك الدولة والأراضي الحراجية والبادية، ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى مستويات كبيرة» مما أدى إلى خروج بعض الأراضي والمنشآت الإنتاجية من الاستثمار، ناهيك عن صعوبات التمويل الزراعي نتيجة عدم القدرة على توفير الضمانات، وتضرر شبكات الصرف الزراعي وما يؤدي إليه من تملح للتربة وخروج مساحات من الإنتاج أو تدني إنتاجيتها، ووقوع مساحات زراعية كبيرة في المناطق غير الآمنة التي تشكل ثقلاً في توفير الإنتاج.

تخصصية لتطوير الإنتاج وتنظيمه، مثل إستراتيجية القطاع الزراعي ٢٠٣٠ المتضمنة ٦ محاور رئيسية و٦٥ برنامجاً ومشروعاً تنفيذياً، وبرنامج إعادة تأهيل بساتين الحمضيات الهرمة، و١٩ برنامجاً إرشادياً وتحديث الدلائل الإرشادية، وبرنامج ترقيم الثروة الحيوانية، و٢٧ دليلاً تخص العمل الزراعي، وإطلاق برنامج تطوير القرى التنموية بالنهج التشاركي، وبرنامج إدارة الغابات والحرائق، والسماح باستثمار كل المداجن المرخصة وغير المرخصة وتشميلها ببرنامج الدعم الحكومي، وإدراج ١٢ مشروعاً زراعياً ضمن برنامج دعم أسعار الفائدة، وخمسة مشاريع ببرنامج فتح سقف القروض، إضافة إلى إدراج ١٢ مشروعاً في المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار، والاستمرار بتنفيذ خطة استثمار الأراضي الشاغرة المقرر إعلانها للاستثمار.

وأشارت الوزارة في تقريرها إلى أن أهم التحديات التي واجهت تنفيذ الخطة الزراعية لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تتمثل بالتغيرات المناخية وأثرها على الأمن الغذائي من حيث (تراجع الإنتاج، وتدهور الأراضي، وتراجع الموارد المائية الزراعية... إلخ)، إضافة إلى استمرار صعوبة تأمين مستلزمات الإنتاج من الأسعار المناسبة، وعدم توافر مستلزمات الإنتاج وفق برنامج كمي وزمني محدد، والتوسع بزراعة محصول القمح على حساب المحاصيل الأخرى، وتلبية كل طلبات شراء بذار القمح العالية الإنتاجية وبذار البطاطا المستوردة والمنتجة من مشروع إكثار النسيج، والاستمرار بمنع فلاحة البادية ومصادرة الإنتاج من المساحات المخالفة وفق أسس محددة.

ويعد توفير بذار الذرة العالية الإنتاجية من العوامل المهمة أيضاً في تنفيذ الخطة، ما حقق زيادة بالإنتاج إلى ٥٤٠ ألف طن وتخفيض سعرها بالسوق ٤٠ بالمئة، إضافة إلى إعلان مؤسسة الأعلاف شراء محاصيل الشعير والذرة بأسعار تشجيعية وتقديم دعم إضافي من صندوق الدعم، كما أطلقت الوزارة برامج

نموذج اقتصادي جديد في سورية

خربطلي لـ«الوطن»: الاقتصاد السوري يملك جميع مقومات استعادة عافيته والأسعار ممكن أن تنخفض لكن بشروط

هناء غانم

تحت عنوان إضاءات على الاقتصاد السوري قدم الباحث الاقتصادي الدكتور عامر خربوطلي مدير غرفة تجارة دمشق العديد من العناوين التي اعتبرها الأساس للنهوض بالاقتصاد السوري وتجاوز تداعيات الأزمة وذلك خلال ندوة الثلاثاء الاقتصادي التي عقدت مؤخراً في المركز الثقافي بأبو رمانة مؤكداً أن الاقتصاد السوري متعدد الموارد والإمكانات ويملك جميع مقومات استعادة عافيته بعملية إصلاحية شاملة تعتمد المرور الانسيابي للمبادرة الفردية وإعطاء المهمة لمن ينجزها بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية.

وبيّن خربوطلي أن مساهمة الزراعة والصناعة والتجارة ١٩ بالمئة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو ١٢ مليار دولار وبمعدل تراجع ٣,٩ بالمئة عام ٢٠٢٠ وبنسبة تضخم ٣٦ بالمئة، بعد أن كان نحو ٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ وكان من المتوقع أن يتضاعف خلال السنوات العشر السابقة وذلك نتيجة تداعيات الأزمة التي مرت بها سورية.

لكنه عاد وأكد أن الحديث عن معالجة الآثار الاقتصادية في سورية لمرحلة ما بعد الأزمة لا يمكن من دون اعتماد سياسات اقتصادية فعالة تسهم في ردم فجوة التراجع الحاد في معدلات النمو الاقتصادي لجهة التراجع الحاد في قيم الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري. وارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين والطاقة مما أدى لارتفاع تكاليف التصنيع والتصدير. إضافة للحصار الاقتصادي وغيرها.

مقترحات مرحلية

خربوطلي أكد لـ«الوطن» أنه خلال المحاضرة قدم جملة من المقترحات التي اعتبرها متناسبة مع مرحلة مابعد الأزمة لخلق نموذج اقتصادي جديد يضع الاقتصاد السوري في مرتبة الاقتصاديات الأكثر نمواً في المنطقة، تتمثل بدايةً بالاعتماد على الاستثمار الأمثل لرأس المال والتركيز على عوامل الريادة والتقانة وكفاءة التشغيل والأهم التشاركية بين القطاع العام والخاص كخيار إستراتيجي لاستثمار شركات ومصانع القطاع العام الصناعي، والتركيز على الشركات المساهمة والمشروعات الصغيرة لكونها الأكثر ملاءمة في المجتمع السوري. مع التوجه إلى السياسات الزراعية لتحقيق منتج زراعي بشقيه النباتي والحيواني..

الباحث قدّم ٢٥ بنداً لتحديات الاقتصاد السوري مع طرق حلها والبداية من ثلاثية الفقر والتضخم والبطالة الأساسية، وخلق حالة من المنافسة الكاملة في الأسواق لتخفيض الأسعار عبر السماح بالدخول والخروج من الأسواق وتوفير معلوماتها والمنع الكامل للاحتكار وتشجيع الإنتاج المحلي وبدائل المستوردات. وتفعيل نظام السوق التوازني.

ويرى الباحث أنه لا معنى لأي سياسات اقتصادية أو مالية أو نقدية أو تجارية أعلى من الدخل الفردي الحقيقي، فالسياسات ليست مطلوبة لذاتها بل لهدف أكبر وهو تحسين مستويات المعيشة.

وتشير الدراسات حسب خربطلي إلى أن المحركات الذاتية للنمو الاقتصادي تستطيع تمويل نحو ثلث الفجوة التمويلية لإعادة الإعمار من خلال إعادة الاستثمار في رأس المال البشري والمحافظة عليه من الهجرة ومضاعفة إنتاجيته ورفع سوية مناخ الاستثمار المحلي مع الإدارة الجيدة لسعر الصرف.

ويرى أيضاً أن الأثر المضاعف على مستوى الاقتصاد السوري لم يكن واضحاً ويتطلب تنشيط آلية عمله وحدوث تحسن في بيئة العمل الاقتصادي مع وجود فرص استثمارية واعدة وذات جدوى ستؤدي في سورية إلى حدوث استثمارات إضافية ستقود إلى سلسلة من الزيادات ستطول جميع أركان العمل الاقتصادي وستؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي والفردي وتحسن سريع في مستويات المعيشة وخلق فرص العمل وهنا يتحقق الأثر المضاعف.

وتحدث الباحث عن أزمة السياسة النقدية والمالية والتي انعكست سلباً وأدت إلى تراجع في القيمة الشرائية للعملة المحلية التي فقدت ٢٨٠٠٠ بالمئة من قيمتها قبل الأزمة.

تحسين السياسة النقدية

والمطلوب -حسب الباحث- أن تسهم السياسة النقدية في سورية في تحقيق نمو اقتصادي أفضل وتضخم أقل وتشغيل أعلى وأسعار صرف متوازنة ومستقرة وتوازن أكثر في الميزان التجاري والخدمي واحتياطي الذهب والقطع الأجنبي، وجميع هذه الأهداف تعني في النهاية زيادة في الدخل الفردي ومناخاً أفضل للعمل والاستثمار.

وأكد الباحث أنه لا يمكن فصل السياسة المالية عن أي عملية إصلاح اقتصادي مؤكداً أن السياسية المالية تمثل الشريان المالي لجسد الاقتصاد السوري، وتعتمد على تشجيع النشاطات المحلية لخلق قيم مضافة وأرباح تسهم في توسيع المطارح الضريبية لاحقاً وتسديد ما عليها من مستحقات عبر الضرائب المحلية.

عجز الميزان التجاري

وتطرق خربوطلي إلى العجز في الميزان التجاري الذي حل بالاقتصاد السوري نتيجة الأزمة بعد أن كان هذا الميزان في حال أقرب للتوازن وحقق في بعض السنوات قبل الأزمة فائضاً مشيراً إلى أنه لمعالجة هذا الخلل في الميزان التجاري ينبغي إعادة الاعتبار لقواعد الرسوم الجمركية في دعم الانتاج المحلي والسماح بالاستيراد لكل ما هو مطلوب محلياً من خلال منظومة من الرسوم الجمركية المرشدة للسلع غير الضرورية. ودعم التصدير وتشجيع الإدخال المؤقت بقصد التصنيع وإعادة التصدير وركز الباحث على ضرورة إعادة تأهيل منشات القطاع العام وتنظيمها على أسس أكثر انتاجية.

مع التأكيد على دعم وتمويل المشروعات المتناهية الصغر باعتبارها تشكل نحو ٦٠ بالمئة من قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل نحو ٩٧ بالمئة من إجمالي القطاع الخاص السوري والذي يساهم بدوره بحوالي ثلثي الناتج المحلي السوري، وهذا يعني أن قطاع المشروعات المتناهية الصغر في حالة نجاح دعمه وتمويله سيسهم بحوالي ٣٥ بالمئة من الناتج المحلي السوري وهي نسبة مهمة جداً.

معاملة ضريبية داعمة

واعتبر الباحث أنه رغم قدم الصناعة السورية سواء المملوكة للقطاع العام أو الخاص وعراقتها إلا أنها لم تستطع استكمال حلقة تطورها الأمر الذي يتطلب التركيز على الصناعات الخالقة للقيم المضافة والمعتمدة على المواد المحلية، وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية والدخول بشراكات مع القطاع الخاص.

ومن جهة أخرى يرى الباحث أن قطاع الخدمات بجميع أشكاله من تجارة- شحن-نقل- ترويج- معارض- مصارف- تأمين- استشارات مازال ينظر له في سورية بأنه غير إنتاجي ولا يحظى بالدعم الكافي رغم أنه المكون الأساسي لأغلب اقتصاديات العالم المتطور ولا يمكن لقطاع الزراعة أو الصناعة النجاح من دون قطاع خدمات متطور وناجح، وهذا أحد أهم أسرار نجاح الدول المتقدمة.

وتحدث عن الاستثمارات وأهميتها والتي يفترض أن يسهم قانون الاستثمار الجديد في محاولة جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة في ضوء الانفتاح الاقتصادي والسياسي المنتظر، لافتاً إلى أن الوضع الاقتصادي المحلي يشهد حالة غير مسبوقة من المشكلات والاختلالات ومن أهمها اتساع الفجوة بين تكاليف المعيشية والدخل الفردي والركود الجائم على صدر الأسواق وصعوبات ممارسة الأعمال، والارتفاع الكبير للأسعار مع تراجع واضح في الإنتاج والإنتاجية، رغم ذلك كله هناك أمل في تحريك النشاط الاقتصادي..

وما يهمنا في سورية هو التأكيد على أن عدم وجود تشريع محدد في بعض الأحيان مثلاً أفضل من وجود تشريع معرقل أو قديم أو صعب التطبيق أو معقد ومكلف.

اقتصاد القلة

وحول السؤال الذي يطرحه الجميع ولو بصورة مختلفة أو معكوسة وهو لماذا ترتفع أسعار السلع والمواد والخدمات بهذه السرعة الصاروخية غير المتوقعة؟ وهل ذلك يتعلق فقط بأسعار الصرف أم إن هناك عوامل أخرى مباشرة وغير مباشرة أو مرئية وغير مرئية، موضحاً أن الإجابة الشافية الكافية ستكون من رحم التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ومن وحي السياسات والتوازنات الاقتصادية جازماً بأن الأسعار في السوق السورية يمكن أن تنخفض ولكن بشروط أولها أن يتحول الاقتصاد من اقتصاد قلة إلى اقتصاد الوفرة. وإذا ازداد الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، وأصبح يعمل بطاقات إنتاجية كاملة، وستنخفض الأسعار أيضاً إذا هدأت فورة الكتلة النقدية على حساب الناتج المحلي وانخفضت عجوزات الموازنة. وإذا ازدادت التنافسية والمنافسة في الأسواق عبر تحرير عوامل الإنتاج وتوافرت المواد والمستلزمات والسلع من مصادرها المحلية والمستوردة. وغيرها.

القدرات التنافسية

ويرى الباحث أن المنافسة تعتمد على ثلاثة عناصر الأسعار -الجودة- الإجراءات الحكومية والتي من خلالها يمكن الحكم على تنافسية السلع والخدمات المحلية مؤكداً ضرورة الاستفادة من جميع اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين سورية ودول العالم وبخاصة مع الدول الصديقة وتقديم الدعم الفني لأصحاب الأعمال لتحديد السعر التوازني للسلع المنتجة والأهم التركيز على منتج عالي الجودة منافس ليصبح ملاصقاً لاسم منتج سوري.

وختم بأن القطاع التجاري والصناعي والخدمي لا يعمل حالياً بأحسن الأحوال بأكثر من ٥٠ بالمئة من طاقته الإنتاجية، ومن المهم معالجة الصعوبات للعمل بالطاقة القصوى لأنها تحقق وفورات الحجم الكبير وتخفض الأسعار.

اشتباه في تزوير بيانات جمركية وإيقاف أكثر من ١٠ شركات تخليص جمركي عن العمل

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في معبر نصيب لـ«الوطن» عن طلب الرقابة والتفتيش من ٧ مخلصين جمركيين مراجعة الهيئة للتدقيق والتحقيق من سلامة عشرات البيانات الجمركية التي تعود لسنوات ماضية يشتبه في أنها تتضمن مخالفات وحالات تزوير خاصة تزوير بلد المنشأ للبضائع التي تم إدخالها بموجب هذه البيانات الجمركية، ومثال على ذلك الكثير من مادة الحبيبات ذات المصدر السعودي تم إدخالها بموجب شهادات منشأ على أنها أردنية أو إماراتية وفي حال ثبت وجود مخالفة تقوم الهيئة (الرقابة والتفتيش) بتنظيم ملفات جمركية في حين تقوم المديرية العامة للجمارك بتنفيذ الحجوزات والإحالة للقضاء وغيرها من الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وعلى التوازي لذلك أوقفت المديرية العامة عدداً من شركات التخليص الجمركي (أكثر من عشر شركات) عن العمل بسبب البيانات المفتوحة التي تدور حول إدخال بضائع بقصد الترانزيت ثم تهريبها كلياً أو تهريب جزء منها للسوق المحلية أو إدخال بضائع للسوق المحلية ثم تهريبها عبر متابعة شحنها، ويقدر المصدر أن عدد البيانات المفتوحة التي هي قيد التدقيق والتحقق منها يتجاوز ٣ آلاف بيان تقدر غراماتها بمليارات الليرات.

وفي الإطار ذاته تسجل الكثير من إشارات الاستفهام حول الكفالات التي تقدمها شركات التخليص الجمركي عند الترخيص لها (٦ شاحنات أو برادات) تمثل كفالة مقابل الترخيص للشركات بالعمل في التخليص الجمركي لكن المفارقة في الموضوع أن معظم هذه الشاحنات والبرادات التي تقدم ككفالات قديمة وتعود لثمانينيات القرن الماضي وبالتالي قيم هذه الشاحنات متدنية ولا تعادل غرامات أو قيمة أي قضية أو مخالفة تتعرض لها الشركة خاصة أنه يشترط في الشاحنات والبرادات التي تعمل على خطوط النقل الخارجي أن تكون حديثة وسنوات صنعها لا تعود لأكثر من عدة سنوات، وهو ما يمثل حالة من التلاعب في تقديم الكفالات بقصد الترخيص وممارسة المهنة من دون أن تعادل الضمانات والكفالات المقدمة مخاطر المخالفات التي قد تقع بها أو تنفذها هذه الشركات، علماً أنه لابد من وضع إشارات حجز ورهن على هذه الشاحنات (الكفالات) طوال فترة عمل الشركة، وتزال هذه الإشارات عند توقف عمل الشركة والحصول على براءات الذمة المطلوبة.

وتأتي هذه الإجراءات وسط حالة نشطة نسبياً في تبادل ونقل البضائع عبر منفذ نصيب الحدودي وخاصة تصدير الخضر والفواكه باتجاه دول الخليج العربي عبر الأراضي الأردنية في حين يتم إدخال العديد من المواد أهمها مستلزمات الإنتاج الصناعي وبعض المواد الأولية ومكونات منظومات الطاقة الشمسية خاصة ألواح الطاقة الشمسية بسبب ارتفاع الطلب عليها في السوق المحلية.

بينما يتم على مستوى تأهيل المعبر تنفيذ العديد من الأعمال التي تستهدف دعم البنى التحتية في المعبر وإشادة وإعادة أعمال العديد من الصالات والمستودعات والمرافق العامة التي تؤمن الخدمات الأساسية في المعبر.